

Distr.: General
25 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الاجتماع الوزاري لوزراء التجارة وكبار المسؤولين التجاريين في البلدان النامية غير الساحلية

الأونكتاد الثالث عشر

المعقود في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، بالدوحة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

- ١- أدلى بالبيانات الافتتاحية كل من نائب وزير خارجية باراغواي، السيد مانويل ماريا كاسيريس؛ ووزير الصناعة والتجارة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السيد نام فيزاكيث؛ والأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي؛ والممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، السيد شيخ سيدي ديارا؛ ونائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السيدة فالنتين روغواييزا.
- ٢- وأدلى ببيانات أخرى ممثلو الوفود التالية: إثيوبيا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ورواندا، وزامبيا، وليسوتو، ومنغوليا، ونيبال.
- ٣- وبحث المشاركون بالتفصيل معوقات التنمية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بسبب موقعها الجغرافي الخاص، الذي يجرمها الوصول مباشرةً إلى البحر عبر أراضيها. وترتب على هذا الوضع تحملها تكاليف إضافية ومرتفعة لتبادل السلع بسبب عراقيل شتى، منها حالات التأخير وعدم التيقن على المعابر الحدودية، والإجراءات الإدارية الإضافية، وطول طرق النقل.

٤- واتفق المشاركون على أن قضايا النقل العابر، مثل البنية التحتية المطلوبة وتيسير التجارة، بالغة الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية. واعتُبرت مزايا تيسير التجارة أهم من مزايا خفض التعريفات. ودعا كثير من المشاركين الأونكتاد إلى الاستمرار في تعزيز عمله التحليلي ومساعدته التقنية المتعلقين بالتجارة العابرة، وشددوا بصورة خاصة في البيان الوزاري على دور الأونكتاد في هذا المجال.

٥- واتفق المشاركون أيضاً على أنه ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تحسّن تنسيق أنشطتها في هذا الصدد، وأن تجاهر أكثر برأيها في هذه القضايا في المنظمات الدولية المختصة، مثل منظمة التجارة العالمية. وينبغي أيضاً أن تستفيد أكثر من مبادرة المعونة من أجل التجارة، لا سيما في سياق الاستعراض العالمي الذي سيجرى قريباً، ومن الآليات التي تسهل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٦- وسلط مشاركون عدة الضوء على أهمية الاستثمار في التحول الهيكلي. وحددت الصناعات التي لا تعتمد على النقل، والأنشطة الخدمية أو تعتمد عليها بدرجة أقل، والصناعات النظيفة التي تستعمل أشكال الطاقة المتجددة، على أنها قطاعات اقتصادية واعدة للبلدان النامية غير الساحلية.

٧- ودعت البلدان النامية غير الساحلية إلى أن تنضم إلى الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مركز فكري دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية لعام ٢٠١٠، إن لم تكن قد فعلت بعد.

٨- وشدد كل المشاركين تشديداً كثيراً على أهمية الإعداد الدقيق لمؤتمر الاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي بعد مرور ١٠ سنوات، المقرر عقده في ٢٠١٤. ورئي أن القضايا التي لم تكن ظاهرة بالكامل وقت صياغة برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٣، مثل التعاون بين بلدان الجنوب، والآثار الاقتصادية لتغير المناخ، والجهود الدولية لوضع نُظم ضرائب الانبعاثات الكربونية، ينبغي معالجتها في برنامج عمل مقبل.

٩- واعتمد الوزراء بالإجماع بياناً وزارياً.